بدوي واحد، و ٤ يهود ومسيحيان واثنان من ممثلي التجار) و ١٢ شخصا منتخبا (منهم ٨ مسلمين و ٣ يهود ومسيحي واحد)؛ وعلى أن يرئسه شخص من خارج فلسطين[١١٦]. وخول المجلس، شرط عدم الطعن في شرعية الانتداب البريطاني على فلسطين أو المطالبة بإلغائه[١١٧]، وكذلك عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يمس بتعهدات بريطانيا الدولية، صلاحية مناقشة أي قانون تقترحه الحكومة، أو تقديم مشاريع قوانين خاصة به، وكذلك بحث الميزانية السنوية ومناقشة أية مسألة ذات طابع عام وتقديم الاستجوابات للسلطات التنفيذية فيما يتعلق بإدارة فلسطين[١١٨]. ولا تصدر قوانين عن المجلس ما لم تقترن بموافقة المندوب السامي، الذي احتفظ لنفسه أيضا بحق إصدار القوانين الضرورية، إذا رأى ذلك مناسبا، للحفاظ على الأمن والنظام العام[١١٩]. كذلك بقيت صلاحية البت بشأن اعداد المهاجرين من صنف العمال، الذين يحق لهم الدخول إلى فلسطين، في أيدي المندوب السامي، وإن سمح للمجلس بإبداء معارضته أو إنتقاداته لمثل هذه القرارات. وأنيطت بالمندوب السامي أيضا صلاحية تعطيل المجلس أو حله[١٢٠].

ومع إعلان هذا المشروع، طلب قادة الأحزاب العربية مهلة للتشاور بشأنه، قبل تقديم ردهم. وجوبه المشروع بانتقادات في الصحف العربية، إلا أن العرب لم يرفضوه رسميا، «وكانت هنالك إشارات بأن الرأي العام العربي حبّذ المشروع عامة»[١٢١]. أما اليهود فقد أعلنوا رفضهم القاطع له[١٢٢]. وكان المؤتمر الصهيوني التاسع عشر، المنعقد في صيف تلك السنة، قد أكد على قرار سابق له برفض مشروع المجلس[١٢٣]، مبديا، «قلقه الشديد... من... هذه الخطوة المناقضة لروح الانتداب، الذي ينطوي على اعتراف بأن مصير أرض ـ أسرائيل هو مسألة لا تعني فقط اليشوف اليهودي القائم حاليا في البلد، بل الشعب اليهودي بأسره. وكل مؤسسة تشريعية تقام على أساس التركيب الحالي لسكان [فلسطين]، وبذلك تضفي على اليشوف اليهودي في أرض ـ اسرائيل طابع أقلية قومية، تمس بهذا الحق الأساسي للشعب اليهودي»[١٢٤]. كما أنه «مع انعدام إعتراف صريح بالانتداب من قبل ممثلي السكان غير اليهود في أرض ـ اسرائيل، وبغياب أي اتفاق حقيقي بين اليهود والعرب، فأن مؤسسة من النوع الذي تقترحه الحكومة قد تعرض للخطر نمو الوطن القومي اليهودي... [ولذلك يرى المؤتمر] نفسه مضطرا لرفض مشروع الحكومة [بشأن المجلس التشريعي] رفضا قاطعا»[١٢٥].

وفي ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٦، قام المندوب السامي بإبلاغ موشي شاريت (شرتوك)، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، عن نيته تقييد بيع الأراضي لليهود[١٢٦]. واحتجت المؤسسات الصهيونية على ذلك، وشاركت في الاحتجاج، هذه المرة، أغودات اسرائيل أيضا[١٢٧]. وفي التاسع والعشرين من الشهر نفسه، رد المندوب السامي على طلبات العرب، التي كانت قد قدمت له في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، موضحا أن مشروع المجلس التشريعي الذي قدمه يشكل «خطوة عملية نحو دولة ديموقراطية»[١٢٨].

وفي ٢٨ شباط (فبراير) و ٢٥ آذار (مارس) ١٩٣٦، قام البرلمان البريطاني بمناقشة مشروع المجلس التشريعي، حيث انتقده ممثلو الأحزاب البريطانية الثلاثة بشدة، وطالب عدد منهم بإلغائه[١٢٩]. واغتبط اليهود بهذه المعارضة، التي اعتقدوا أنها ستؤدي إلى إفشال المشروع، بينما رأى العرب في ذلك دليلا على اتساع النفوذ اليهودي في بريطانيا، الذي كان قد أدى، في حينه، إلى صدور «الكتاب الأسود» لسنة ١٩٣١[١٣٠]. اما الادارة الصهيونية فقد أبلغت سلطات الانتداب أنها لن تشارك في تأسيس المجلس[١٣١]. وكان مشروع إقامة المجلس قد نص، من قبيل الاحتياط لمجابهة مثل هذا الموقف، على تعيين مندوبين بريطانيين أو غيرهم في المجلس، في حال رفض أي مجموعة من السكان انتخاب ممثليهم[١٣٢].

ولكن على الرغم من المعارضة التي لقيها مشروع المجلس التشريعي في البرلمان البريطاني،